

الحمد لله

الجمهورية التونسية
الهيئة الوطنية للاتصالات
القرار : ع236دد
تاريخ القرار: 21 أفريل 2016

قرار

بتاريخ 21 أفريل 2016، أصدر رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات، القرار ع236دد في مادة
التدابير الوقتية المنصوص عليها بالفقرة الأولى من الفصل 73 من مجلة الاتصالات بين:

في شخص ممثلها القانوني الكائن مقرها الاجتماعي
المدعى: شركة

من جهة

في شخص ممثلها القانوني الكائن مقرها الاجتماعي
المدعى عليها: شركة

من جهة أخرى

بعد الإطلاع على مجلة الاتصالات الصادرة بمقتضى القانون ع01دد لسنة 2001
المؤرخ في 15 جانفي 2001، المنقح والمتمم بالقانون ع46دد لسنة 2002 المؤرخ في 7
ماي 2002 وبالقانون ع01دد لسنة 2008 المؤرخ في 8 جانفي 2008 و بالقانون ع10دد
لسنة 2013 المؤرخ في 12 أفريل 2013.

وبعد الاطلاع على الأمر ع3026دد لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 والمتعلق
بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ المنقح والمتمم
بالأمر ع53دد المؤرخ في 10 جانفي 2014.

وبعد الاطلاع على قرار الهيئة الوطنية للاتصالات ع54دد الصادر بتاريخ 11 جوان 2014
والمعلق بالصادقة على طريقة تحديد تعريفات عموميته لخدمات التفصيل الموجهة للعموم
وإجراءات الموافقة عليها.



4/1

www.intt.tn
M.fiscal : 831285 / A / M / 000

العنوان : نهج الشابية - موندليزير - 1073 تونس
الهاتف : 71 900 868 - 71 901 526 - 71 902 658 (+216)
الفاكس : 71 909 435 - 71 904 811 (+216)
البريد الإلكتروني : contact@intt.tn

وبعد الاطلاع على المطلب المقدم من طرف شركة
والمتضمن طلبها إلزام شركة
"optima 150" موضوع الدعوى وسحب المعلقات الإشهارية المتعلقة به إلى حين البت في
القضية الأصلية.

وبعد الاطلاع على المراسلة عد660 الصادرة عن الهيئة الوطنية للاتصالات بتاريخ 4 أفريل
2016 والتي وجه بمقتضاها نسخة من مطلب التدابير الوقائية إلى شركة
لتمكينها من تقديم ردودها حول القضية المرفوعة ضدها.

وبعد الاطلاع على ملحوظات شركة
حول مطلب التدابير الوقائية المرفوع ضدها
والواردة ضمن مراسلتها عد696 بتاريخ 07 أفريل 2016.

من حيث الشكل:

حيث استوفى المطلب شروطه الشكلية المنصوص عليها بالفصل 73 من مجلة الاتصالات
واتجه قبوله.

من حيث الأصل:

حيث اتضح من المطلب سند الدعوى ومن بقية مظروفات الملف أن
30 مارس 2016 بعريضة دعوى إلى الهيئة الوطنية للاتصالات سجلت بدفاترها تحت عد307
تضمنت تظلمها من تعمد
والذي يخول لمشتركيها في شبكة الهاتف الجوال التمتع بجملة من الامتيازات مقابل دفعهم لـ
150 دينار في الشهر والمتمثلة في:
- 21 ساعة مكالمات في الشهر.
- مكالمات غير محدودة نحو جميع أرقام أورنج.
- إرساليات قصيرة sms غير محدودة في اتجاه جميع المشغلين.
- 5 جيجا أوكتي أنترنات 3G في الشهر.

وانتهت إلى طلب إلزام شركة
في شخص ممثلها القانوني بإيقاف ترويج عرض
"optima 150" موضوع الدعوى وسحبه وجميع المعلقات والومضات الإشهارية المرتبطة به
وتطبيق أحكام الفصل 74 مطة عدد 3 جديدة من مجلة الاتصالات على المدعى عليها مع الإذن
بالنفاذ العاجل.

وحيث وإعمالا منها لأحكام الفصل 73 من مجلة الاتصالات، تولت
المطلب موضوع النظر الآن ضمنته تظلمها من تعمد
تسمية "optima 150" والذي يخول لمشتركيها في شبكة الهاتف الجوال التمتع بجملة من
الامتيازات مقابل دفعهم لـ 150 دينار في الشهر والمتمثلة في:
- 21 ساعة مكالمات في الشهر.
- مكالمات غير محدودة نحو جميع أرقام المشغل دون غيره.



- إرساليات قصيرة SMS غير محدودة في اتجاه جميع المشغلين.
- 5 جيجا أوكتي أنترنات 3G في الشهر.

مشككة في حصول العرض المذكور على الموافقة المسبقة للهيئة الوطنية للاتصالات نظرا لادعائها مخالفته من ناحية لمحضر الجلسة المؤرخ في 6 أكتوبر 2015 والذي تقرر بمقتضاه الإيقاف الكلي عن ترويج العروض المتضمنة خدمات هاتفية داخل الشبكة بداية من غرة جانفي 2016 بالإضافة لتمسكها بخرقه من ناحية أخرى لقرار الهيئة عد54 عدد الصادر بتاريخ 11 جوان 2014 والمتعلق بالمصادقة على طريقة تحديد تعريفات عروض خدمات التفصيل الموجهة للعموم وإجراءات الموافقة عليها متعلقة بدراسة اقتصادية أجريت من قبل مصالحها توصلت من خلالها إلى أن التعرفة المطبقة على عرض الحال أقل من سعر التكلفة المحدد من طرف الهيئة بمقتضى قرارها عد54 عدد سالف الذكر مدعية أن هذه الممارسات ألحقت أضرار بمصالحها تمثلت في إمكانية فقدانها لجانب كبير من مشتركيها، وانتهت إلى طلب إلزام شركة في شخص ممثلها القانوني بإيقاف ترويج عرض "optima 150" موضوع الدعوى وسحب المعلقات الإشهارية المتعلقة به إلى حين البت في القضية الأصلية.

وحيث قدمت العارضة تأييدا لدعواها محضر معاينة محرر من طرف عدل التنفيذ الأستاذ بتاريخ 07 مارس 2016 تحت عد12933 عدد تضمن معاينة الإشهار الوارد بالموقع الإلكتروني لشركة والخاص بالعرض التجاري "أوبتيما" بمختلف أصنافه "optima50,optima100,optima150" والذي يخول للحرفاء التمتع بمكالمات غير محدودة نحو الأرقام التابعة للمشغل "أورنج" دون غيره، مرفقا بصفحة الواب موضوع المعاينة.

وحيث دفعت المدعى عليها في جوابها على مطلب التدابير الوقائية المرفوع ضدها بمشروعية العرض المتظلم منه مشيرة إلى أنها تحصلت على موافقة الهيئة لتسويقه في مناسبتين سنة 2010 وفي سنة 2016 بمقتضى القرار عد70 عدد الصادر بتاريخ 29 مارس 2016 والقاضي بالموافقة على التعديلات المقترحة من قبلها متمسكة بغياب الطبيعة الإلزامية لمحضر الجلسة المستشهد به من قبل المدعية مستبعدة انطباق قرار الهيئة عد54 عدد الصادر بتاريخ 11 جوان 2014 والمتعلق بالمصادقة على طريقة تحديد تعريفات عروض خدمات التفصيل الموجهة للعموم وإجراءات الموافقة عليها على عرض الحال مستشهادة بالقرار عد417655 عدد الصادر عن المحكمة الإدارية بتاريخ 03 ديسمبر 2014 والقاضي "بإيقاف تنفيذ قرار الهيئة عد54 عدد من حيث انطباقه على العروض التجارية السابقة لدخوله حيز النفاذ إلى حين البت في القضية الأصلية" مشيرة إلى أسبقية عرض الحال عن تاريخ صدور قرار الهيئة عد54 عدد نافية ركن التأكد الواجب توفره في المادة الاستعجالية، وانتهت إلى طلب الحكم برفض المطلب.



الهيئة

MB

حيث يهدف المطلب المائل إلى استصدار قرار وقتي يقضي باتخاذ التدابير الوقائية اللازمة لإيقاف ترويج العرض التجاري المتظلم منه والمسمى "optima 150" وسحب جميع معلقاته الإشهارية لمخالفته لقرار الهيئة عد54دد المؤرخ في 11 جوان 2014.

وحيث اتضح بالرجوع إلى دائرة المنافسة ومراقبة عروض التفصيل بالهيئة أن كانت قد تقدمت وفقا للتراتب المنظمة للعروض التجارية المنصوص عليها بالفصل 3 (أ) من الأمر عد3026د المشار إليه أعلاه بمشروع العرض التجاري المتظلم منه وحصلت على الموافقة على تسويقه كعرض قار بمقتضى قرار الهيئة المؤرخ في 4 ماي 2010.

وحيث تمسكت المدعية بأن العرض المتظلم منه قد ألحق بها أضرار يصعب تداركها تتمثل في الإضرار بمصالحها الاقتصادية متمسكة بعدم قدرتها على مجاراته.

وحيث اقتضى الفصل 73 (جديد) من مجلة الاتصالات أن مطلب التدابير الوقائية يقدم إلى رئيس الهيئة بواسطة عريضة معللة تحتوي على شرح أسبابها ومؤيداتها.

وحيث يتضح بالرجوع إلى ملف المطلب الراهن والأوراق المظروفة به أنه جاء مجردا من أي مؤيد أو حجة يمكن الاستناد إليها للوقوف على صحة الأضرار المدعى بها جراء تسويق العرض المتظلم منه.

وحيث وعلى خلاف ما تمسكت به المدعية من عدم قدرتها على مجارة عرض الحال فقد ثبت بالرجوع إلى دائرة المنافسة ومراقبة عروض التفصيل بالهيئة أنها بصدد ترويج عروض مماثلة تمنح للمشاركين بها مكالمات غير محدودة تابعة لأرقام داخل شبكتها فحسب.

وحيث أضحى التثبت من مدى جدية ادعاءات العارضة المتعلقة بتأثير العرض على مصالحها المالية وعلى قاعدة مشتركيتها يستوجب القيام بأبحاث وتحريات تخرج عن المناط الاستعجالي المرفوع فيه دعوى الحال واتجه تفريرا على ذلك رفض المطلب.

ولهذه الأسباب

وعملا بأحكام الفصل 73 من مجلة الاتصالات، قررنا نحن هشام بسباس، رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات رفض المطلب.

رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات

هشام بسباس